ANNEX 17

PUBLIC

REDACTED VERSION

ليبيا
Libya
ATTORNEY'S GENERAL OFFICE
مكتب النائب العام

التاريخ: 1437/رجب/12
الموافق: 2016/4/19
الإشاري: 24/53-5-6

السيد / كلاديو كوردوني

مدير قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
وسيادة القانون ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تحية طيبة ،،،

نشكركم ومن خلالكم السادة أعضاء القسم الذي تديرونه على ما تبدلونه من جهد وتقدمونه من دعم للجهاز القضائي بدولة ليبيا لتحقيق أهدافه في إرساء دولة العدالة وسيادة القانون .

وايماءً إلى كتابكم ذو الرقم الاشاري (2016/24م) والمؤرخ بتاريخ (14/نيسان-ابريل/2016م) وطلبكم الرد على بعض الاستفسارات التي أوردتموها كتابكم في إشارة إلى أنكم بصدد إعداد تقرير عام يوجز تقييم لمحاكمة (37) من عناصر نظام القذافي في ضوء التشريع الليبي والتزامات ليبيا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان .

- **لذا** بعد الاطلاع على كتابكم رأينا قبل أن نورد إيضاحا بشأن استفساراتكم لزاما علينا أن نغتنم هذه الفرصة لنحيطكم علما ببعض النقاط المتعلقة بسير العملية القضائية والخصومة الجنائية في دولة ليبيا من خلال السياسة الجنائية التي تجسدت بقواعد ونصوص قانون الإجراءات الجنائية الليبي التي تجري التوازن الضروري بين حماية الحرية الشخصية وما يتعلق بها وحقوق الإنسان وحماية المصلحة العامة (فاعلية العدالة الجنائية) وبدون هذا التوازن لن تتحقق حماية الحرية وحقوق الإنسان بوصفها أساسا للشرعية الإجرائية ، ذلك انه بدون فاعلية العدالة الجنائية لا يمكن ضمان ممارسة الحرية وحقوق الإنسان ... ولما كان ما يحدده المشرع في سبيل ذلك هو المناط فالقضاء سواء كان واقفا أو جالسا ملزما بتطبيق القواعد الإجرائية والموضوعية التي نص عليها المشرع الليبي وفي حال مخالفته لها يعد مرتكبا لخطأ جسيم يوجب المسألة التأديبية فضلا عن ترتيبه البطلان في الإجراءات ...

ADDRESS: COURTS COMPLEX - TRIPOLI - LIBYA
العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب :Tel.+218 21 361 0004 هاتف الغرفة .Tel. +218 21 3618463 هاتف المناوبة المسائية .

ليبيا
Libya
ATTORNEY'S GENERAL OFFICE
مكتب النائب العام
التاريخ : / / هـ.
الموافق: / / م.
الإشاري : .....

فلا يمكن أن نسوق معايير وضوابط لم تترجم في نصوص تشريعية ونجعلها أساسا للتقييم كالقول بأن النيابة لم تعرض أدلتها أمام المحكمة وان النيابة أجرت التحقيق في غيبة الدفاع لأن المشرع الليبي أخذ في هذا الشأن بنظام التحري و التنقيب الذي يهدف إلى كشف الحقيقة وأعطى للنيابة مكنة جمع الأدلة في غيبة المتهم ومن تم عرضها على المحكمة على خلاف النظام الاتهامي الذي يستهدف كشف الحقيقة من خلال طلبات الخصوم وحججهم بناءً على تصويره الإجراءات الجنائية وكأنها نزاع شخصي بين الخصوم .

- **يجب** أن لا تغفل أن سيادة القانون تتطلب التزام الحاكم والمحكوم بالقانون فإذا جاء القانون مخالفا للدستور كونه لم يكفل حماية الحقوق والحريات من خطر المساس بها يعني أن المشرع لم يلتزم بالشرعية الدستورية والضامن في تقرير وجود الشرعية الدستورية من عدمها هو القضاء الدستوري وقبل ذلك لا يمكننا القول بأن القانون خالف الشرعية الدستورية ما دام القانون ساري ولم يصدر حكم يقضي بعدم المشروعية الدستورية وأما في حالة مخالفة الإجراء الجنائي للقانون فحينها يكون معيب بعدم المشروعية القانونية لذا لا يمكن بأي حال من الأحوال إجراء تقييم للمحاكمة والالتفات عن ذلك ... .
- **القواعد** الإجرائية والموضوعية التي اتبعت في المحاكمة المعنية هي ذاتها القواعد التي تتبع في غيرها من المحاكمات ومنذ خمسينات القرن الماضي ولو كلف أحدهم نفسه عناء حضور محاكمات أخرى قد لا يمثل أمامها أشخاص كانوا في مراكز عليا في فترة النظام السابق أو عاد إلى أرشيف القضاء الطبيعي (غير الاستثنائي) لشهد أنها نفس الإجراءات فالمساواة أمام القضاء تتطلب خضوع الأشخاص المتماثلين في المراكز القانونية أمام القضاء طبقا لقواعد وإجراءات واحدة .
- **الأحكام** القضائية هي عنوان الحقيقة ولا تقبل المجادلة ولا تقبل المناقشة إلا من خلال طرق الطعن المحددة قانونا .... وإن كان ذلك كذلك فكيف لكم

ليبيا
Libya
ATTORNEY'S GENERAL OFFICE
مكتب النائب العام
النيابة العامة
التاريخ : / / هـ.
الموافق: / / م.
الإشاري : .....

تقييم عمل المحكمة ... !!؟ ألا يتنافى ذلك مع مبدأ استقلال القضاء .... !؟ ألا يعد ذلك محاولة للتأثير في القضاء قبل صدور حكم بات في الدعوى .... !؟

- **ثم** أنه حسب فهمنا المتواضع أن مهمتكم تنحصر في تقديم الدعم والعون للجهاز القضائي فيما يحتاجه أو يطلبه من تدريب أو تطوير لا الوصاية على القضاء و التدخل في عمله واستقلاليته من خلال تقييمه وتوجيهه وإن كان الأمر غير ذلك فنأمل الإفادة لنستطيع أن نحدد آليات التعامل معكم .
- **وأخيراً** سنورد أدناه إيضاحا عما استفسرتم عنه وان كنا قد سلمناكم كما أقريتم بكتابكم نسخة من ملف الدعوى وهو لأي مطلع وفاحص يحمل الإجابة عما استفسرتم عنه .
- **البند الأول** :

لم تقم النيابة بالتقرير بالطعن بالنقض أمام المحكمة العليا في الحكم الصادر عن الدائرة الخامسة عشر بمحكمة استئناف طرابلس لأنها وبالإطلاع على أسباب الحكم لم تجد قانونا موجبا لذلك ، كما أنه تم الإفراج عن المتهمين عقب صدور الحكم مباشرة وتنفيذا له .

- **البند الثاني** :

ملف التحقيقات يوضح بشكل لا لبس فيه ولا غموض تواريخ جميع جلسات التحقيق مع المتهمين وأماكن التحقيق معهم وكذلك يبين من حضر من المحامين مع المتهمين لجلسات التحقيق أو جلسات تمديد الحبس الاحتياطي أو غرفة الاتهام أو جلسات المحاكمة كما أنه لم يمنع أي من المحامين من حضور جلسات التحقيق .

- **البند الثالث** :

الملف الموجود بحوزتكم يحوى شهادة (238) شاهدا وبإمكانكم التأكد بالرجوع إلى ملف التحقيقات الرئيسي وكذا التحقيقات التي تمت من مكتب المحام العام بنغازي بخصوص شهود العيان عن أعمال القتل التي تمت ضد المتظاهرين بمدينة بنغازي في الأيام الأولى للثورة كما أنه مبين

ليبيا
Libya
ATTORNEY'S GENERAL OFFICE
مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ.
الموافق: / / م.
الإشاري : .....

بمذكرة التصرف في الصفحات من (ص 471 إلى ص 733) أسماء الشهود وملخص شهادتهم.

- **البند الرابع :**

رغم أن إجابة هذا الاستفسار معني به الجمعية العمومية لمحكمة استئناف طرابلس أو المجلس الأعلى للقضاء أو إدارة التفتيش على الهيئات القضائية إلا انه حسب علمنا أن القضية تداولت على نظرها عدة دوائر قبل أن تضم للارتباط وتنظرها الدائرة الخامسة عشر بمحكمة استئناف طرابلس التي كان قضاتها بما فيهم عضو الاحتياط أصلاء بالمحكمة وليسوا منتدبين لنظر هذه القضية ونظروا في قضايا أخرى عرضت على نفس الدائرة ، ضف إلى هذا كله أن ما يعني النيابة العامة في هذا الشأن أن تكون المحكمة مشكلة تشكيلا صحيحا ولها ولاية الفصل في الدعوى ثم إن المحكمة لم تكن محكمة خاصة أو استثنائية فهي طبقت الإجراءات العادية التي يطبقها القضاء الطبيعي ولم تمارس إجراءات خاصة كتلك التي كانت تطبقها محاكم الشعب أو أمن الدولة في عهد النظام السابق والتي ألغيت دستوريا بعد الثورة بموجب حكم المحكمة الدستورية بناءا على طعن مقدم من محامي السيد / **ابوزيد دورده** .

" نأمل فيما تقدم البيان والإيضاح "
والسلام عليكم ،،،

[redacted]
رئيس النيابة

[redacted]

مكتب النائب العام (1)

صورة إلى :
- السيد / المستشار القائم بأعمال النائب العام .
- السيد / رئيس المجلس الأعلى للقضاء .
- السيد / مدير إدارة التفتيش على الهيئات القضائية.
- الملف الدوري العام .

[redacted]

Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

Le Bureau du Procureur

Office of the Prosecutor

ICC Restricted

Translation of Evidence

Original Document

ERN Range	LBY-OTP-0064-0887 to LBY-OTP-0064-0890
Source Language(s)	Arabic
Number of Pages	4

Translation

ERN Range	LBY-OTP-0064-0887 to LBY-OTP-0064-0890
Target Language(s)	English
Number of Pages	4

Libya Country

Libya

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

[Handwritten answers]
Date: 12/ Rajab/1437 AH
Equivalent to: 19/4/2016 AD
Ref. №: 6-5-2453

Office of the Attorney General

Office of the Attorney General

[Handwritten mark] **Mr Claudio Cordone,**

Director of the Human Rights, Transitional Justice and Rule of Law Division of UNSMIL

Dear Sir,

I would like to thank you and the members of your Division for your efforts and support of the judicial system in the State of Libya in establishing justice and the rule of law.

Further to your letter, bearing reference number 24/2016, dated 14 April 2016, in which you noted that you were drafting a general report summarising the assessment of the trial of 37 members of the Gaddafi regime in light of the laws and the international human rights commitments of Libya, and your request for response to some of the queries therein,

- **Therefore**, and having read your letter, I felt that, prior to responding to your queries, I would use this opportunity to explain certain facts relating to the judicial process and to litigation in the State of Libya. I will draw on the criminal policy enshrined in the rules and provisions of the Libyan Code of Criminal Procedure which establish the necessary balance between the protection of personal freedom and its related aspects on the one hand and the protection of human rights and public interest (efficacy of criminal justice) on the other. Without such balance, there can be no protection of freedom or human rights, such protection being the basis for procedural legitimacy. Without effective criminal justice, there are no guarantees for enjoying freedom or human rights. Since whatever is determined by the Legislature in this regard shall be the standard, the judicial system – whether the courts or the Prosecution – shall be obliged to implement the procedural and substantive rules issued by the Libyan Legislature. Violation of such rules is a grave error that requires disciplinary measures and invalidates the procedures.

ADDRESS: COURTS COMPLEX - TRIPOLI - LIBYA العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064: ص.بTel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

Criteria and standards that are not cited from legislative provisions shall not be referred to or used as a basis for assessment. This includes, for example, saying that the Prosecution did not present its evidence before the court, or that it carried out the investigation in the absence of the Defence. That is because the Libyan Legislature, in handling this matter, adopted the method of inquiry and search, which aims to reveal the truth, and allowed the Prosecution to gather evidence in the absence of the Accused and then submit it to the court. This is different from the accusatorial system, which seeks to reveal the truth through litigants' applications and arguments, given that it regards criminal procedures as personal disputes between litigants.

- **We should** also heed the fact that the rule of law requires both the ruler and the ruled to abide by the law. If the law contradicted the Constitution by failing to protect rights and freedoms from violation, then the Legislature did not abide by constitutional legitimacy. The only guarantor in determining constitutional legitimacy, or the lack of it, is constitutional courts. We cannot claim that a law runs counter to constitutional legitimacy as long as such law is in force and has not been ruled unconstitutional. If criminal procedures violate the law, they shall be considered illegitimate. Therefore, in no way can these facts be disregarded and the trial assessed.

- The procedural and substantive **rules** followed in the trial in question are the same rules that have been followed in other trials since the fifties. If anyone cared enough to attend other trials that did not involve senior officials from the previous regime, or reverted to the archives of regular (rather than extraordinary) courts, they would realise that the same procedures were followed. Judicial equality requires that people of similar legal standing shall be subjected to the same rules and procedures before the courts.

- **A judgment** is always token for truth, and is indisputable and unquestionable except through legally prescribed means of appeal. If that is the case, how could you possibly

assess the work of the court? Does this not contradict the principle of judicial independence? Should this not be considered as an attempt to influence justice before a final judgment is issued in the case?

- **Further**, in our humble apprehension, your role should be limited to providing support and assistance to the judicial system in relation to the training and development it needs or requests, and should not involve taking a custodial role over courts, interfering in their work or undermining their independence by assessing or guiding them. Otherwise, we hope that you provide us with an explanation so that we can determine which mechanisms we need to put in place to deal with you.
- **Finally**, below is a response to your query, although, as you confirmed in your letter, we had already provided you with a copy of the case file which, if read and examined, could have provided you with the answer to your query.
- **First item**

  The Prosecution **did not** decide to appeal in cassation before the Supreme Court against the judgment handed down by the 15th Chamber of the Tripoli Appeals Court because, having reviewed the reasons for the judgment, it did not find any law requiring it to do so. Moreover, the Accused were released in implementation of the judgment as soon as it was issued.
- **Second item**

  The investigation **file** unambiguously and unequivocally explains the dates and locations of all investigation interviews with the Accused. It also includes the names of Counsel who attended with the Accused the investigation interviews, extension of remand, Indictments Chamber or the hearings. No Counsel was prevented from attending the investigation interviews.
- **Third item**

  The file in your possession includes the testimonies of 238 witnesses, which you may verify by reverting to the main investigation file, as well as the interviews carried out by the Office of the Benghazi Solicitor-General with eyewitnesses regarding the murders of demonstrators in the city of Benghazi during the early days of the Revolution.

Pages 471-733 of the Prosecution report also include the names of the witnesses and summaries of their testimonies.

- **Fourth item**

Despite the fact that responding to this query is the responsibility of the General Assembly of the Tripoli Appeals Court, the Supreme Judicial Council or the Judicial Authorities Inspection Directorate, we are aware that the case had been heard by several chambers before it was included in the file for relevance and was heard by the 15th Chamber of the Tripoli Appeals Court, whose judges, including the reserve judge, are established members of that Court and were not seconded for the purpose of hearing this particular case, and they also heard other cases submitted to the same chamber. Moreover, what matters to the General Prosecution in this regard is that the Court be properly formed and that it has jurisdiction to adjudicate the case. In addition, the Court was not a special or an extraordinary court, and it applied the normal proceedings applied by ordinary courts. It did not follow any special procedures like those that had been followed by people's courts or by State Security under the previous regime, which were constitutionally revoked following the Revolution as per the ruling of the Constitutional Court based on an appeal by Counsel **Abu-Zayd Durdah**.

In the hope that this letter has brought you explanation and clarification.
May peace be upon you.

[*Signature*]
[redacted]
Office of the Attorney General
[*Stamp:* Libya; [*Logo*]; Office of the Attorney General; 1]

Copy:
- Acting Attorney-General
- Chairman of the Supreme Judicial Council
- Director of the Judicial Authorities Inspection Directorate
- General Circulating Register

[redacted]